تشكيل حكومة سعد الحريري الاولى في لبنان بعد اتفاق الدوحة

م. د عبد القادر أحمد عبد عبطان

مديرية تربية الأنبار

albtanbdalqadr@gmail.com

07816086637

تشكيل حكومة سعد الحريري الاولى في لبنان بعد اتفاق الدوحة

م. د عبد القادر أحمد عبد عبطان

المستخلص

تشكلت الحكومة اللبنانية برئاسة سعد الحريري في العام ٢٠٠٩ وتم اعلان ولادة الحكومة ال٧١ والتي ضمت ثلاثين وزيرا ١٥ وزيرا للأكثرية و١٠ وزراء للمعارضة و٥ وزراء لرئيس الجمهورية وذلك من اجل الحفاظ على التوازنات في النظام السياسي اللبناني ولمنع هيمنة طرف على طرف اخر وضمان عدم تعطيل القوانين والقرارات دون موافقة الطرفين الاخرين اي تجسيد منطق الشراكة في الحكم

رغم قصر عمرها اعتبرت هذه الحكومة محطة بارزة في تاريخ السياسة اللبنانية وتجربة سياسية مهمة في تاريخ لبنان الحديث والتي تميزت بوجود وزراء شباب وبمشاركة نسائية محدودة اضافة الى وزراء تكنوقراط وحملت معها طموحات كبيرة لإعادة الاستقرار السياسي والاقتصادي وسعت الحكومة في منهاجها الى رفع مكانة لبنان عربيا ودوليا من خلال مشاركته الفاعلة في المؤسسات الدولية مثل الامم المتحدة ومجلس الامن واعتماد اللامركزية الإدارية كما نص عليه اتفاق الطائف من خلال البحث عن افضل السبل للمشاركة المحلية عبر هيئات منتخبه تتمتع بالاستقلالين المالي والاداري من جهة وبين استمرار وجود السلطة المركزية من جهة أخرى ومحاولة تحسين العلاقات الدبلوماسية والتي قام بزيارات خارجية شملت المملكة العربية السعودية وواشنطن وباريس ودمشق.

الكلمات المفتاحية: الحكومة، لبنان، سعد الحريري، الانتخابات، الوزراء.

Formation of Saad Hariri's first government in Lebanon after the 2008 Doha Agreement

Abdul Qader Ahmed Abdul Abtan
Anbar Education Directorate
Email: albtanbdalqadr@gmail.com
Tel. 07816086637

Abstract

The Lebanese government, headed by Saad Hariri, was formed in 2009. The 71st government was announced, comprising 30 ministers: 15 from the majority, 10 from the opposition, and 5 from the President of the Republic. This was intended to maintain balance in the Lebanese political system, prevent the dominance of one party over another, and ensure that laws and decisions are not suspended without the consent of the other two parties, embodying the logic of partnership in governance. Despite its short lifespan, this government was considered a milestone in Lebanese political history and an important political experiment in modern Lebanon. It featured young ministers, limited female participation, and technocratic ministers. It carried with it great ambitions to restore political and economic stability. In its approach, the government sought to strengthen Lebanon's Arab and international role through an active presence at the United Nations and the Security Council, and the adoption of the administrative decentralization stipulated in the Taif Agreement. This was achieved by finding the best ways to reconcile local participation through elected councils enjoying financial and administrative independence, on the one hand, and the continued commitment of the central authority, on the other. It also sought to improve diplomatic relations, with visits abroad including to Saudi Arabia, Washington, Paris, and Damascus.

Keywords: government, Lebanon, Saad Hariri, elections, ministers.

المقدمة

شهدت لبنان في عام ٢٠٠٩ الانتخابات النيابية والتي شارك فيها سعد الحريري وحقق فوز كبير عبر تحالف واسع من التيارات والشخصيات السياسية وبعد اربعة اشهر من المفاوضات الشاقة التي اظهر من خلالها الكثير من الصبر والقدرة على التفاوض تم تكليفه بتشكيل الحكومة التي جاءت في ظل مرحلة سياسية حساسة تلت اتفاق الدوحة ٢٠٠٨ الذي انهى ازمة سياسية وامنية حادة كادت تعصف بالبلاد وتعتبر الاولى التي يرأس فيها سعد الحريري الحكومة بعد اغتيال والده في العام ٢٠٠٥والتي اكد فيها على ان هذه الحكومة هي حكومة ائتلاف وطني

كان عام ٢٠٠٩عاما من الهدوء والاستقرار النسبي في لبنان اذا ما قارنا بالأعوام المضطربة ٢٠٠٥-٢٠٠٨ فالتغيرات بالسياسة الامريكية والتحولات في سياسات دمشق والرياض ساهمت بتهدئة بيئة لبنان الخارجية وشجعت الاطراف اللبنانية على الابتعاد عن المجابهة والتحرك باتجاه التسويات

جاءت هذه الحكومة محملة بآمال الاصلاح والاستقرار والتي استغرق تشكيلها اربعة اشهر من المشاورات والمفاوضات والاتفاقات قبل ان ترى الحكومة النور والتي ضمت مختلف الاطياف السياسية والتي كانت تسعى الى تأكيد هيبة الدولة واحترام الانظمة والقوانين وتعزيز السلم الاهلي ودعم الوحدة الوطنية من خلال تطبيق روحية اتفاق الدوحة لضمان التوازن داخل الحكومة وتطوير القطاعات الاقتصادية والبدء بإصلاحات مالية والعمل على تحسين العلاقات الخارجية وخاصة مع سوريا

اهمية البحث

تنبع أهميته من كونه يتناول تشكيل اول حكومة لبنانية للسيد سعد الحريري بعد اغتيال والده رفيق الحريري وحدوث الانتخابات النيابية عام ٢٠٠٩ واتفاق الدوحة حيث شهدت تلك الفترة تقلبات سياسية شكلت بداية المسار السياسي التنفيذي للحريري الذي سيحدد لاحقا وضعه في الحكم الذي اعتبر اول اختبار فعلي له في الحكم وتكمن اهمية البحث في تحليل اداء الحكومة ومنهاجها الوزاري فقد كانت واضحة وحاولت التوفيق بين القوى المتصارعة في تلك الفترة ويطرح تساؤلا حول فعالية الحكومات الائتلافية وقدرتها على العمل في بيئة

سياسية مضطربة اذ نجد ان هنالك تحديات شهدتها اهمها العلاقة مع سوريا والانقسام الداخلي بين قوى ٨اذار و١٤ اذار وقضية المحكمة الدولية الخاصة باغتيال الحريري

اهداف البحث

١-دراسة الاوضاع السياسية التي ادت الى تشكيل الحكومة بعد اتفاق الدوحة.

٢-مناقشة البيان الوزاري للحكومة من قبل اعضاء مجلس النواب ومدى قبولهم بالبرنامج الحكومي والاسس التي ستعمل عليها الحكومة ومعالجتها للقضايا التي تهم المواطنين تجاه الدولة.

٣-التوازن الطائفي داخل الحكومة ومدى تأثيره على السلطة التنفيذية.

٤-المشاكل التي واجهتها الحكومة في تشكيلها والتأثيرات الخارجية.

٥-معرفة اسباب سقوط الحكومة عام ٢٠١١ومدى تأثيرها على الاستقرار السياسي.

اولا :اتفاق الدوحة ورئاسة الجمهورية اللبنانية

عاشت لبنان ازمة تشكيل الحكومة بعد انتهاء عهد الرئيس لحود نهاية العام ٢٠٠٧ وانطلقت الازمة بالمطالبة برئيس توافقي اي بمرشح يلقى تأييدا من جميع الفرقاء اللبنانيين , حيث كانت القوى السياسية ترفض اسماء مثل ميشال عون ونسيب لحود وبطرس حرب واستعصى السجال على هذا المستوى الى ان طرحت الاكثرية النيابية ترشيح قائد الجيش ميشال سليمان الذي كان اختياره رئيسا لجمهورية لبنان قد وضع حدا للازمة التي استمرت ١٨ شهرا وتشكيل حكومة وحدة وطنية في ١٥/ايار/٢٠٠٨ بعد ان تمكن وفدا من جامعة الدول العربية التوصل الى تسوية يتم من خلالها انسحاب مقاتلي حزب الله وفتح طريق مطار العاصمة واستئناف الحوار بين اللبنانيين على اساس المبادرة العربية التي تنص على انتخاب العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية اللبنانية وتشكيل حكومة وطنية واعتماد قانون جديد للانتخابات ليفتح ذلك الطريق الى حوار في الدوحة بين اقطاب الموالاة والمعارضة ورئيسي الحكومة والبرلمان وبرعاية عربية وبوجود امير قطر الشيخ حمد بن خليفة ال ثاني والامين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى ليتم التوصل الى اتفاق الدوحة في ٢١/ ايار / ٢٠٠٨ والذي اكد على .[١]

١-اتفقت الاطراف على ان يدعو رئيس مجلس النواب البرلمان اللبناني الى الانعقاد طبقا للقواعد المتبعة خلال ٢٤ ساعة لانتخاب المرشح التوافقي العماد ميشال سليمان رئيسا للجمهورية .

٢- تم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤلفة من ٣٠ وزيرا بحيث تنال الأكثرية ١٦ وزيرا فيما خصص للمعارضة ،١١ وزيرا ،على ان يكون للرئيس ٣ وزراء وتلتزم جميع الاطراف بموجب الاتفاق عدم الاستقالة او تعطيل الحكومة .

٣-اعتبار القضاء دائرة انتخابية وفق ما نص عليه قانون ١٩٦٠.

واكد ايضا على ضرورة الامتناع عن اللجوء إلى السلاح أو العنف تحت أي ظرف بما يضمن احترام عقد عقد الشراكة الوطنية القائم على ارادة اللبنانيين على العيش معاً في إطار نظام ديمقراطي، وتحديد السلطة الأمنية والعسكرية بيد الدولة وحدها بما يشكل ضمانة لاستمرار العيش المشترك والسلم الأهلي لجميع اللبنانيين [٢]

اجتمع مجلس النواب يوم ٢٥ ايار٢٠٠٨في مقره الرئيسي في ساحة النجمة وانتخب ميشال سليمان رئيسا للجمهورية واكد رئيس مجلس النواب اللبناني السيد نبيه بري وانطلاقاً من هذا المجلس وضعنا خريطة طريق لبلوغ الاستحقاق الرئاسي، وتضمنت مبادرتنا الحوارية اسس وطنية جامعة رتبت الاولويات وفق اعلان الدوحة[٣] وسط حضور عربي ودولي كبير تقدمه امير قطر ورئيس وزرائه وامين عام الجامعة العربية ورئيس الوزراء التركي اردوغان ووزير الخارجية السعودي الامير سعود الفيصل ووزير الخارجية السوري وليد المعلم ووزير الخارجية الايراني منو شهر متكي ووزير الخارجية الفرنسي برنار كوشنير ورئيس البرلمان العربي محمد جاسم الصقر قوبل الاتفاق بترحيب لبناني وعربي ودولي وقد اكد الامين العام لجامعة الدول العربية السيد (عمرو موسى) ان الاتفاق عبر عن روح المبادرة العربية لحل الازمة اللبنانية وانه اعتمد صيغة لا غالب ولا مغلوب مؤكدا انها الصيغة الامثل في لبنان[٤]

اكد رئيس الجمهورية في جلسة اليمين الدستورية وبعد اداء اليمين أتوجه بالشكر إلى الجامعة العربية وأمينها العام، لتبنيها الازمة التي اجتاحت بالبلد، ولجهودها الفعالة، التي ساعدت على التوصل للحل المناسب واشكر دولة قطر وسمو أميرها واللجنة الوزارية العربية،

لما بذلوه من جهد صادق، والتزام قومي في إطلاق الحوار الوطني، وضمان نجاحه وتتويجه باتفاق الدوحة[٥]

جرت في لبنان في السابع من حزيران ٢٠٠٩ انتخابات نيابية عامة واستحوذت الانتخابات النيابية على اهتمام اقليمي ودولي واكتسبت اهتمام كبير اذ تتعلق بتعاون فريقين مختلفين في السياسة الفريق الاول يشمل تحالف الاكثرية المكون من تيار المستقبل الحزب التقدمي الاشتراكي، كتائب القوات اللبنانية، والتيار الوطني الحر بينما يضم الفريق الثاني تحالف المعارضة المكون من حزب الله وحركة امل وتيار المروة والتيار الوطني الحر وتم دعوة مراقبين من المفوضية الاوربية ومركز الرئيس الامريكي السابق (جيمي كارتر) والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية والحكومة التركية وكانت الشروط الموضوعة للتفاهم بالانتخابات متوفرة فالكل مقتنع بضرورة مشاركة كل الاطراف في الحكم وان النتائج ستكون متقاربة[٦]

النائب عبد اللطيف بك يوسف رئيس السن اكد بقوله لقد انجزت الامة اللبنانية بجدارة في حزيران ٢٠٠٩ استحقاقا ديموقراطيا مثل تجربة مميزة اجراء الانتخابات البرلمانية في يوم واحد مع نجاح ملحوظ على الصعيدين الإداري والامني الامر الذي يستحق الشكر لفخامة الرئيس العماد ميشيل سليمان والحكومة الحالية لا سيما وزير الداخلية الاستاذ زياد بارود والجيش اللبناني وقوى الامن الداخلي قيادة وافرادا وسائر موظفي الدولة[٧] بناء على الدستور البند الرابع من المادة ٥٣ كلف رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان النائب سعد الحريري زعيم كتلة المستقبل في ٢٧حزيران ٢٠٠٩ تشكيل اول حكومة بعد انتخابات ٢٠٠٩[٨]

يتطلع الحريري الى الشروع في الاستشارات النيابية لتشكيل حكومة الوفاق الوطني بما يسهم في تجاوز الانقسام السياسي مستنده الى اجماع كل القوى السياسية حول الخطاب بجميع بنوده واضاف انه يشكل عهدا جديدا واملا كبيرا في هذه اللحظة في تشكيل الحكومة سريعا واكد انفتاحه على جميع الكتل النيابية بما فيها تلك التي امتنعت عن تسميتي عملا بالدستور وقيمنا الديموقراطية[٩] وان اعمل من اجل تحقيق اوسع مشاركة واجعل من الحوار قاعدة اساسية لا غنى عنها لضمان التواصل بين جميع الاطراف اذ يريدون حكومة وفاق

وطني وينتظرون تشكيل حكومة مسؤولة عن ادارة الشأن العام وتوفير مقومات الاستقرار والسلامة والتقدم ومعالجة المشكلات المتراكمة وان ندير البلاد ولا تكون مجرد طاولة لأداره المناكفات السياسية كما اعلنت كتلة نواب الارمن تسمية سعد الحريري لتأليف الحكومة على اساس الاتفاق المعتمد عليه وبرر النائب هاغوب الذي تحدث باسم الكتلة بعد لقاء رئيس الجمهورية ميشال سليمان تسمية رئيس الوزراء بأنه الشخص الانسب لتحقيق قناعات الشراكة الوطنية وتشكيل حكومة وطنية تمثل فيها جميع القوى [١٠]

رحب وزير الخارجية الامريكي على لسان متحدثة فيليب كرولي الذي قال نهنئ الحريري على تكليفه وسيسرنا العمل معه ومع حكومته كما هنأ رئيس الوزراء الفرنسي فرنسوا فيون والبريطاني غوردن براون على تكليف الحريري[١١]

اما الكيان الصهيوني فقد حرص على زرع الفتنة وبقاء الانقسام الوطني في لبنان واعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو ((ان الحكومة الجديدة ستكون المسؤولة عن اي اطلاق نار على الكيان الصهيوني اذا ضمت اي وزيرا من حزب الله معادي لها في تشكيلتها))[١٢] واعتبر الحريري ذلك التصريح بأنه يريد الايقاع بينه وبين حزب الله بعد ان اكد انه يريد تشكيل حكومة وطنية متجانسة تمثل كل الاطراف بما فيها حزب الله[١٣]

واجهت الحريري صعوبات كثيره في تشكيل الحكومة واكد بصعوبة الاهداف والعقبات اكثر مما يبدو للظاهر كما اكد بان القضية الراهنة اكبر من مجرد تشكيل حكومة او توزيع الحصص والحقائب اذ انها تتعلق بمصير الوطن في لحظه اقليميه قد تمثل محطة بارزة في تاريخ المنطقة واعلن الحريري قبل الانتخابات عدم قبوله ترأس اي حكومة فيها الثلث المعطل للأقلية[١٤]

يرى الحريري ان دفتر الشروط الذي تم وضعه لمرحله التكليف الاولى منع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وترجمه الصيغة التي اتفقنا عليها مع الرئيس ميشال سليمان مما ادى الى عرقله مساعيه لتأليف الحكومة وقد اعتذر الحريري من تشكيل الحكومة[١٥]

اعلنت المتحدثة باسم الامين العام للأمم المتحدة ماري اوكابي ان بان كي مون اعرب عن اسفه لعدم تمكن السياسيين في لبنان من التفاهم على تشكيل حكومة وحده وطنيه بعد ثلاثة اشهر على الانتخابات التشريعية وانه يعمل ان تؤدي المشاورات التي يجريها

الرئيس سليمان الى التوصل الى تشكيل حكومة وحده وطنيه [١٦]وبسبب تلك العوامل تدخل السفير السعودي ودعا الى لقاء رئيس مجلس النواب نبيه بري في الثامن من ايلول وذلك للخروج من الازمة الراهنة وايجاد مخرج للازمة ونصح الطرفين بوجوب ترك باب الحوار مفتوح وبعد اصرار المعارضة على موقفها انغلقت سبل تشكيل الحكومة مما ادى الى تقديم الحريري اعتذاره عن تشكيل الحكومة في العاشر من ايلول ٢٠٠٩بعد كل التنازلات التي قدمتها المعارضة سواء على صعيد الثلث الضامن او تبرئة سوريا سياسيا من دم والده[١٧]

اشار بعض النواب الى انه من المتوقع ان يعاد تكليف الحريري وفي يوم الاربعاء ٢٠٠٩/٩/١٦ اعيد تكليف سعد الحريري ابرز اقطاب الأكثرية النيابية في لبنان لتشكيل الحكومة بعد مرور ٨٠ يوما على تكليفه الاول استنادا الى الاستشارات النيابية التي اجراها رئيس الجمهورية ميشال سليمان "وينص الدستور اللبناني على ان يلتزم رئيس الجمهورية بتسميه الشخصية التي تحوز اكثريه الاصوات في الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة" واعلن رئيس الحكومة المكلف ان المشاورات ستكون واسعه وتشمل الجميع وسأعمل على تشكيل حكومة على صوره لبنان جامعه وفعاله ومتضامنة قائمة على روح الدستور والاصول الديمقراطية ومتوافقة مع النتائج الرسمية للانتخابات[١٨] والتقى الحريري مع رئيس كتلة الاصلاح والتغيير السيد ميشال عون في التاسع من تشرين الثاني في اجتماع اعلن من خلاله ولادت حكومته الاولى في في ٩ تتشرين الثاني ٢٠٠٩ وفق المرسوم رقم ٢٨٣٩على اساس صيغة ١٥-١٠-٥ وتتألف من[١٩]

ت	اسم الوزير	الوزارة
١	سعد الحريري	رئيس الوزراء
٢	زياد البارود	الداخلية والبلديات
٣	الياس المر	الدفاع ونائب رئيس الوزراء
٤	جبران باسيل	الطاقة والمياه
٥	علي الشامي	الخارجية والمغتربين
٦	ريا الحفر الحسن	المالية
٧	يوسف سعادة	وزير الدولة
٨	محمد الصفدي	الاقتصاد الوطني والتجارة

ت	اسم الوزير	الوزارة
٩	غازي العريضي	الاشغال العامة والنقل
١٠	شربل نحاس	الاتصالات
١١	منى عفيش	وزير دولة
١٢	عدنان السيد حسين	وزير دولة
١٣	جان اوغاسبيان	وزير دولة
١٤	محمد جواد خليفة	الصحة العامة
١٥	ابراهيم دده بان	الصناعة
١٦	علي حسين عبدالله	الشباب والرياضة
١٧	حسين الحاج حسن	الزراعة
١٨	محمد فنيش	التنمية الادارية
١٩	وائل ابو فاعور	وزير دولة
٢٠	سليم وردة	الثقافة
٢١	حسن منيمنه	التربية
٢٢	ميشال فرعون	شؤون مجلس النواب
٢٣	محمد رحال	البيئة
٢٤	عدنان القصار	وزير دولة
٢٥	يوسف سعادة	وزير دولة
٢٦	فادي عبود	السياحة
٢٧	بطرس حرب	العمل
٢٨	سليم الصايغ	الشؤون الاجتماعية
٢٩	طارق متري	الاعلام
٣٠	ابراهيم نجار	العدل

اوضح رئيس الوزراء في بيانه الوزاري امام مجلس النواب ان هذه الحكومة هي حكومة ائتلاف وطني وستحصل على ثقه كل الكتل لكن الصحيح ايضا انها لم تشكل كي يتم بعدها اغلاق الحياة الديمقراطية وقطع الطريق على النقاش الموضوعي للبيان الوزاري واذا كان المجلس مدعو لمحاسبه الحكومة وفق احكام الدستور باعتبار ان الجميع من السلطتين التشريعية والتنفيذية ستكون خلال الجلسات مراقبه يوميه من الراي العام في لبنان

الذي سيرصد اداء النواب والحكومة معا ويحدد في النهاية نسبه الثقة التي سيعطيها للنظام السياسي فالحكومة هذه تملك خيارا واحدا هو خيار النجاح في تأكيد مفهوم التوافق الوطني وتجديد ثقه الشعب بالدولة واستغلال الفرص من قبل لبنان والنجاح في تعويض الحقوق المسلوبة من المواطنين [٢٠]

ثانيا :اهم الاسس الديمقراطية التي ستعمل عليها حكومة سعد الحريري

بين الحريري لرئيس مجلس النواب اللبناني نبيه بري ان حكومتنا التوافقية ستتوجه ومن خلال ممثليها الى جميع اللبنانيين للتأكيد على وحدتها الوطنية والتزامها الدستوري وسعيها لحل المشكلات بما يحقق مصالح المواطنين ويعزز الاصر الديمقراطية من خلال[٢١]

١. ستعمل هذه الحكومة في المقام الاول على تعزيز بناء مؤسسات الدولة وتخطي الانقسامات الطائفية والسياسية
٢. تلتزم الحكومة بأعداد برنامج عمل متكامل وواقعي يستند الى الامكانات لتحقيق التنمية الوطنية .
٣. تشدد الحكومة على وحده الدولة وسلطتها في كل القضايا السياسة العامة بما يضمن الحفاظ على البلاد وحماية سيادته.
٤. تأكيد الحكومة على منع اشكال العبث بالسلم الاهلي والامن من دون مساومه وتكون السلطة الأمنية والعسكرية بيد الدولة .
٥. تطبيق القرار ١٧٠١من قبل الحكومة ووضع حد نهائي لانتهاكات الكيان الصهيوني وتهديداته الدائمة.
٦. تعزيز دور لبنان العربي والدولي من خلال الحضور الفاعل في الامم المتحدة وفي مجلس الامن.
٧. الارتقاء بالعلاقات الاخوية اللبنانية السورية والمصالح المشتركة بيننا كشعبين.
٨. تجدد الحكومة تمسك لبنان بمبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة .[٢٢]
٩. ستعمل الحكومة على ضمان استفادة جميع اللبنانيين من ثمار النمو الاقتصادي بشكل عادل ومتوازن بحيث تشمل المنافع مختلف شرائح المجتمع ومناطق لبنان كافه مع ايلاء

الاولوية لمكافحه الفقر والحد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المواطنين فضلا عن السعي على اعاده بناء الطبقة الوسطى التي تعد ركنا اساسيا من اركان الاستقرار في لبنان.

١٠. اعاده النظر في قانون الانتخابات النيابية.

١١. تؤكد الحكومة في التزامها الكامل بالشرعية الدولية وبما تم الاتفاق عليه في اطار الحوار الوطني وحرصها على التعاون التام مع المحكمة الخاصة بلبنان التي انشأها مجلس الامن الدولي للبت في اغتيال الحريري وغيرها من الجرائم.

ثالثا :معالجه حكومة الحريري لاهم القضايا التي كانت تؤثر على علاقه المواطنين بالدولة ومن اهم هذه القضايا

١. تعزيز هيبه الدولة وحفظ سيادة القانون من خلال تمكين الاجهزة الأمنية وتجهيزها والتشدد بمكافحه اشكال الجرائم كافة.

٢. تؤكد الحكومة على مكانة لبنان ودوره على الساحتين الاقليمية والدولية من خلال تعزيز نشاطه الدبلوماسي والمشاركة الفاعلة في المؤسسات الدولية بما يترتب على عضويته في مجلس الامن الدولي.

٣. تطوير الإدارة ومكافحه الفساد والاسراع في عمليه الممكنة تمهيدا لتطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية وتعيين الكوادر والكفاءات داخل الادارات والمؤسسات العامة بما يضمن تعزيز الكفاءة وتحقيق الاداء الامثل والتزام لبنان بتطبيق بنود الاتفاقيات الدولية التابعة للأمم المتحدة لمكافحه الفساد وتسهيل الاجراءات الإدارية للمواطنين.

٤. تامين الحق بالطاقة من خلال رفع الإنتاجية بما لا يقل عن ٦٠٠ ميجا واط بوقت قصير.

٥. معالجه مشكلات السير من خلال تنظيم قطاع النقل واطلاق مركز التحكم المروري وتصميم الاشارات المرورية الحديثة.

٦. حمايه البيئة من خلال تأليف لجنه وطنيه لمتابعه قضايا التغير المناخي والتصحر وايجاد المساحات الخضراء وتعزيز المحميات الطبيعية ووضع اليه لتشجيع استخدام التكنولوجيا النظيفة والطاقة المتجددة.

٧. حفظ المياه من خلال تحسين توزيع المياه واستكمال مد الشبكات والإفادة من المياه السطحية عبر تنفيذ ما يلزم من السدود ووقف التلوث في المياه الجوفية و بناء محطات الصرف الصحي.

٨. الحد من الفقر ومعالجه تشرد الاطفال.

٩. تعزيز منظومة الضمان الاجتماعي وتسهيل الخطوات الإدارية والعمل على مشروع قانون للتقاعد والحماية الاجتماعية.

١٠. تسعى الحكومة الى متابعه ملف المهجرين من خلال معالجة قضاياهم المستمرة واستكمال صرف المبالغ لمتضررين العدوان الاسرائيلي ٢٠٠٦. [٢٣]

رابعا :أولويات حكومة الحريري على مستوى مهام الوزارات

العدل

تعزيز وضمان استقلاليه القضاء مع تحسين قدراته وتفعيل دور التفتيش القضائي والسير نحو التخصص وتحديث برامج التدريب القضائي كما تعمل على مراجعة القوانين القائمة ومتابعه مشاريع القوانين الجديدة ومقترحاتها ونقل مسؤولية السجون الى وزارة العدل وتنظيم هيكلتها وانشاء مديريات عامة بالإضافة الى اتمام اتمتة المرافق القضائية والسجل التجاري وانشاء مكتبة إلكترونية بما يضمن تعزيز الشفافية وكفاءة الاداء وسيادة القانون وتحقيق العدالة للمواطنين . [٢٤]

الخارجية والمغتربين

تطوير كفاءه الدبلوماسيين والاداريين عبر برامج تدريبية متواصلة وانشاء مركز التدريب الدبلوماسي واعاده تقييم هيكليه الوزارة وتطوير انظمة الاتصال وتأسيس وحده متخصصه لنظم المعلومات والعمل على توحيد الهيئات الاغترابية في الخارج.

المالية

اعاده هيكله الإدارة الضريبية عبر فصل مهام التخطيط والاشراف على الواجبات التنفيذية وتطوير قانون ضريبه الدخل على الافراد والشركات لضمان تطبيق المفاهيم الضريبية وتطوير قانون الضريبة على القيمة المضافة والعمل على تبسيط الاجراءات والمعاملات في دوائر وزاره المالية لمصلحة المواطنين واصحاب المشاريع والبدء بتوفير

خدمات الكترونيه للمواطنين وتطوير عمليه صياغة بنود الموازنة من اجل رفع كفاءة الرقابة وتسهيل انجازات المعاملات. (٢٥)

الدفاع الوطني

اعداد خطه طويله المدى واخرى متوسطة المدى لتطوير قدرات الجيش وتامين توفير التمويل الكافي لهما وتعزيز قدرات الجيش وافواج المراقبة وضبط الحدود والدفاع عن لبنان في مواجهة العدوان الاسرائيلي مع التنسيق المستمر مع قوات الامم المتحدة العاملة في لبنان وتطوير كليه الاركان والمدرسة الحربية ومعهد التعليم العسكري خطوة اساسية نحو تحسين المستوى التعليمي في هذه المعاهد وتعزيز قدرات وحدات الجيش المنتشرة جنوب الليطاني لتمكينها من تطبيق المهام المكلفة بها وفقا للقرار ١٧٠١ والدفاع عن لبنان بوجه العدو الصهيوني.

التربية والتعليم العالي

تعتمد الحكومة معايير علميه وتربوية في التوظيف وتحديد الحوافز ضمن اطار وطني متكامل للمؤهلات والعمل على تحقيق الزاميه التعليم من ١٥ سنه وتعميم رياض الاطفال وارساء قواعد الدعم المدرسي لمكافحه التسرب وتطوير التعليم الرسمي وتسعي الى اقرار قانون جديد للجامعة اللبنانية يواكب متطلبات العصر ويعزز استقلاليتها الاكاديمية كما تعمل على تشجيع البحث العلمي باعتباره ركيزة اساسية للتنمية المستدامة اضافة الى اعتماد اليات منهجية لتقييم الجامعات وتصنيفها بما يضمن جوده نظام التعليم ورفع مستواه محليا ودوليا . (٢٦)

الصحة العامة

الاستمرار في تنفيذ خطة الاصلاح الصحي السابقة مع التركيز على تفعيل نظام البطاقة الصحية الالزامية للمواطنين غير المضمونين وللمقيمين والاستمرار في تعزيز قطاع الاستشفاء الحكومي من خلال تطوير المستشفيات العامة وتجهيزها مع تعزيز دور مراكز الرعاية الأولية بما يتوافق مع الخطة الصحية الوطنية في مختلف المناطق اللبنانية وتكثيف جهود التحصين ضد الامراض والتعاون مع وزاره التربية والنقابات المختصة لضمان تطبيق المراسيم التي تحافظ على كفاءتها ومستوى ادائها .

الشؤون الاقتصادية والتجارة

وضع استراتيجية اقتصاديه شاملة تتضمن خططا تنفيذيه لجميع القطاعات الإنتاجية كافه وتعزيز ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ووضع قانون جديد للأشراف على قطاع التأمين وتوسيع نطاق عمل برنامج الجودة لتحسين مستوى المنتجات اللبنانية وزيادة قدرتها التنافسية. (٢٧)

السياحة

اعداد مخطط طويل المدى لسياحة مستدامه وتطوير وزاره السياحة وتمكينها من ممارسة صلاحياتها وتوسيع الانشطة السياحية ليشمل كل الاراضي اللبنانية وتنميه السياحة الداخلية والعمل على تطوير السياحة البيئية والريفية والسياحة الطبية العلاجية والثقافية وتحسين الخدمة السياحية على اساس المقاييس الدولية للجودة وتشجيع الاستثمارات في القطاع السياحي وتفعيل الاتفاقيات السياحية المتعددة مع الدول الاخرى وتمكين مشاركه لبنان الفاعلة في الهيئات العربية والدولية المتخصصة في السياحة.

شؤون مجلس النواب

تعمل الحكومة على تفعيل العلاقة مع المجلس النيابي على اساس فصل السلطات وتعاونها مع التنسيق المستمر مع المجلس لمتابعه العمل التشريعي والرقابي والمسائلة والعمل على تنظيم وتطوير امكانات مكتب وزير الدولة لشؤون المجلس النيابي.

بين سعد الحريري بقوله "ان حكومتنا حكومة الانماء والتطوير تتطلع الى التعاون مع مجلسكم الكريم وهي على ضوء هذا البيان تقدم برنامجها وتطلب الثقة وشكرا لكم دوله الرئيس وشكرا للساده النواب " (٢٨)

خامسا : مناقشات تشكيل الحكومة من قبل اعضاء مجلس النواب

بعد ايضاح البرنامج الحكومي من قبل المكلف رئيس مجلس الوزراء النائب سعد الحريري اكد رئيس مجلس النواب اننا سنستمع لآراء اعضاء مجلس النواب في هذا البرنامج من خلال جلسه منح الثقة للسيد الحريري وحكومته والكلمة للنائب ميشيل عون وبدوره وضح بأن فترة تشكيل الحكومة استغرقت بعض الوقت منا لا نها اتت بعد مرحله تباعد سياسي كبير ولوحظ تفاوت في وجهات النظر الى كثير من المواضيع العامة التي تريد الحكومة

مناقشتها واكد ان هذه المرحلة مستمرة ان شاء الله من دون خلل ولدينا تصميم على ان الخلل الامني ذهب من لبنان الى غير رجعه وبالرغم من كل ما يجري في المنطقة لن يؤدي الى هز الامن في لبنان نظرا لما تمتلكه تجربة وقناعة تمنع تكرار الاحداث السابقة ويركز الموضوع الاساسي اليوم على تطوير النظام التربوي ومكافحه الفساد مع التأكيد على ان الطائفية لا تسبب الفساد بل ان الفساد هو الذي يشجع على استمرار الطائفية.

اما النائب نجيب ميقاتي فقد قال عند الانتهاء من قرار البيان الوزاري قلت في نفسي ان النيات طيبه ويتضمن البيان جمله من النقاط الأساسية التي ينبغي التركيز عليها لتقويه اواصر الوحدة الوطنية وترسيخ مقومات الدولة وفي تقديري ان المهمة الاولى الملقاة على عاتق الحكومة تتمثل في فتح صفحه جديده من التعاون والتنسيق مع مختلف القيادات اللبنانية ومكونات المجتمع اللبناني وابعاد لبنان عن النزاعات الخارجية وتجنب الانزلاق مجددا في ازمات داخليه من شانها ان تسيء الى صوره المقاومة في مواجهه الكيان الصهيوني. كما أدعو الحكومة إلى إنشاء هيئة مستقلة تتولى الإشراف على الثروات الوطنية المائية والنفطية، بما يضمن حسن ادارتها وحماية حقوق اللبنانيين فيها ومن جانب اخر اطالب بمعالجة القضايا الأمنية ، عبر وضع إطار موحد ينسق عمل الأجهزة الأمنية.[٢٩]

بينما وضح النائب فريد مكاري على ان لبنان لم يعد يتحمل اي تعطل في عمل الحكومة والمؤسسات وان هدر الوقت غير مقبول في ظل ازمات ماليه واقتصاديه واكد المتحدث ان طموحنا هو التنمية المستدامة وقادرون على تحقيقها مستندون الى ثروه عظيمه هي الانسان اللبناني وهذه لا تزدهر الا في بيئة ثقافية حرة لانقبل ان يمسه احد.

اما النائب تمام سلام فقد بارك لدوله الرئيس سعد الحريري في تشكيل الحكومة وصياغه البيان الوزاري الذي يعتبر هو التسوية الاولى في تسويات لاحقة في الفترة القادمة ونريد ان يؤكد البيان الوزاري وحكومة سعد الدين الحريري بداية مرحله جديده تنهض بلبنان الى مستوى اكثر امانا واكثر طمأنينة ونريد ان تترسخ الانطلاقة الواعدة الى خطوات ايجابيه نحو الوحدة الحقيقية.

"بين النائب روبير غانم سأمنح هذه الحكومة ثقتي ولكن امنيتي والتي هي بدورها امنيه كل اللبنانيين ان تنفذ هذه الحكومة العديد من بنود بيانها لتكون في المستقبل القريب حكومة مقبله تنطلق من تحديات اليوم وليس فقط من مستحقات الماضي". (٣٠)

اما النائب نبيل دي فريج فقد قال لا يسعنا الا ان نشكر الله ونحمده على نعمه الصبر التي من بها على دوله الرئيس سعد الدين الحريري والتي مكنته من تشكيل الحكومة رقم العديد من التجاذبات المعلنة وغير المعلنة التي واجهت مرحله التأليف كما لا يمكننا الا ان نثمن عاليا اهتمام اول حكومة برئاسة الحريري بالشأن المعيشي للمواطنين كما ورد في البيان الوزاري تحت عنوان اولويات المواطنين اولويات الحكومة وهذه هي المرة الاولى التي يلاحظ فيها بيان وزاري تناول موضوعات معيشيه في تاريخ الحكومات اللبنانية.

اما النائب محمد قباني فقد قال تذكرت جلسه الثقة بحكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري الاولى عام ١٩٩٢ واستعادت صوره القائد الكبير يدخل هذه القاعة واثق من خطواته ومعه اراده وحلم تطوير لبنان بعد حروب داخليه مدمره واراده تتسم بالعزم والاصرار لتحقيق مشروعه واضاف النائب انه شاهد امامه صوره الرئيس الشاب الذي نجح لصراحته وايمانه بما يقول وان تجربته الاولى تشكل نموذجا للروح الإيجابية في العمل السياسي الوطني.

واكد النائب عمار الحوري ان البيان الوزاري للحكومة يوضح انها ستعمل على بناء الدولة وتعزيز الثقة بها وتجاوز الانقسامات مع التركيز على مستقبل موحد للأجيال القادمة.(٣١)

اما النائب نجيب ميقاتي فقد قال يعتمد وجود لبنان على اسس ثابته عده وهي "الكيان والدولة والدستور والحرية والعيش المشترك" وتشجيع المبادرة الفردية وضمان النظام الاقتصادي الحر، ويمثل اتفاق الطائف الذي وضع حدا للنزاعات الداخلية ويشير الى اصلاحات باتت راسخة في صلب الدستور لتعيد عجلة بناء الدولة من جديد.

دوله الرئيس عندما انتهيت من قراءه البيان الوزاري فانا على قناعه "ان النوايا طيبة وتوجد نقاط اساسيه يجب الاهتمام بها لتقوية اواصر الوحدة واركان الدولة وتتمثل اولى المهمات الملقاة على عاتق الحكومة في فتح صفحه جديده من التعاون بين مختلف

الشخصيات اللبنانية واطياف المجتمع اللبناني" والابتعاد بلبنان عن النزاعات الخارجية والاستفادة من الوضع العربي الايجابي حاليا لبناء شبكه امان داخليه ويتضح من ذلك قراءه وطنيه متأنية لوثيقه الوفاق الوطني وللدستور المنبثق عنها مع التأكيد على حسن ممارسه السلطة لمهامها قبل الشروع حول تعديل الدستور. (٣٢)

لقد كان واضحا ان الوطن يقوم على التوافق والائتلاف في اطار الوحدة الوطنية وان الحكومة قادرة على مواجهة الاوضاع والاستحقاقات والنهوض بالوطن وتجنب تأثيرات التوترات الاقليمية واذا كان هناك جزء من الايجابيات على المستوى الإقليمي مثل التقارب بين المملكة العربية السعودية وسوريا فان البدائل والحلول لم تكن لتتحقق لولا وعي القوى السياسية اللبنانية بالأجماع اذ يظل التوصل الى تفاهم داخلي هو الاساس اولا واخيرا.

اما فيما يخص العلاقات اللبنانية السورية فقط اكد النائب ايلي مارون بقوله نحن نتطلع مع الحكومة في بيانها الوزاري الى رفع مستوى العلاقات اللبنانية السورية على اساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال. (٣٣)

وقال النائب إيلي كيروز لا يمكن ترتيب العلاقات اللبنانية السورية من دون معالجه جديده للملفات العالقة بدءا بملف المفقودين والمعتقلين في السجون السورية والبت بمصيرهم وفي مقدمتهم الرفيق بطرس خوند وشهدنا في الاشهر الماضية بعض الخطوات الخجولة في اتجاه تصحيح العلاقات اللبنانية السورية لكنها تبقى دوما المطلوب ويجب ان تستكمل خصوصا الملفات العالقة من الغاء المجلس الاعلى اللبناني السوري والذي يمثل ازدواجيه واضحه مع التبادل الدبلوماسي الى انهاء ملف المفقودين والمعتقلين وترسيخ الحدود وازاله المعسكرات الفلسطينية خارج المخيمات فلابد ان يطمئن اللبنانيون بالحد الادنى الى استعداد سوريا لعدم الاستمرار في جعل لبنان ورقه وساحه لتصفيه الحسابات ونريد ان نشهد تغيرا فعليا في العقل السياسي السوري حيال لبنان(٣٤)

واكد النائب فادي الاعور ان منح الحكومة الثقة بناء على بيانها الوزاري وبالأخص منح المقاومة الصفة الشرعية للدفاع عن لبنان واكد الحريري بناءا على ذلك ان المقاومة حق وطني وقد تم التأكيد في البند السادس من البيان ولكن هذا لا يلغي مسؤولية الجيش

والاجهزة العسكرية من مهمات حماية الوطن وسيادته وان الجيش اللبناني هو المسؤول الاول عن هذه المهمة[٣٥]

اما النائب سامي الجميل فقد هنئ اللبنانيين والمجلس بحكومة ائتلافية بغض النظر عن ظروف تشكيلها سواء كانت داخلية أم خارجية وأتمنى التوفيق لدولة الرئيس سعد الحريري الذي يعتبر رمز لتولي الشباب مهام ومسؤوليات كبيرة والتأكيد على اهمية دورهم في دعم حياد لبنان الإيجابي الذي نعتبره حلاً ضرورياً لاستقرار الوطن لأنه يساهم في التصدي التدخلات الخارجية في الشأن اللبناني واللامركزية الإدارية الموسعة وتعد هذه الخطوة أساسية لبناء وطن حضاري لأنها تقرّب المواطن اللبناني من الدولة، وتسهل متابعة الاداء والمحاسبة[٣٦]

في نهاية مناقشه البيان الوزاري اكد المكلف سعد الحريري انه على البيان ان يعكس ارادة حقيقية للعمل من اجل نهوض البلد والعمل على استقرار الوطن وتسليط الضوء على مواطن القلق في المجتمع اللبناني واكد ان البيان يجب ان يشكل قاعدة مرجعية حاسمة ومسؤولة لجميع المواطنين اللبنانيين ولكل الوزراء، مع التاكيد على التضامن المستمر، وعدم تكرار التجارب السابقة في الحكم والمعارضة تحت سقف واحد اذ ان الجميع هنا في خدمة لبنان ولا احد قادر على فرض نفسه على الاخر، ولا يوجد خيار بديل مناسب ويكمن النجاح في هذه التجربة في التضامن، وتقديم نموذج ايجابي للبنانيين، يوضح ان زعاماتهم السياسية تستطيع حفظ البلاد واعادة ترسيخ الثقة بالدولة ومؤسسات الدستورية وتعزيز العلاقات مع الاشقاء العرب مع التركيز بشكل خاص على تطوير العلاقات اللبنانية العربية وتستند الى المصالح المشتركة وتبنى على قواعد من الثقة والمساواة واكد ايضا على الالتزام بالدستور واصول العمل الديمقراطي وتنفيذ احكام الطائف واكد ايضا على ان الاولويات التي تمس هموم المواطنين تمثل البرنامج الحقيقي الذي تتركز عليه الحكومة والتي تعتبر حكومة وفاق وطني، ولكن في اللحظة التي تتحول فيها الى حكومة تشهد نزاعات وطنية، او طائفية ولا تقوم بدورها سأكون اول من يطرح مسالة الثقة بنفسي وبالحكومة لا قول ان علينا ان لا نكتفي بالأنماء المتوازن، بل علينا السعي نحو الانتماء المتوازن مع الحفاظ على الانتماء للطوائف والمناطق والاحزاب ولكن الانتماء للدولة اولاً واخيراً. [٣٧]

وهكذا نكون قد حولنا حكومة الوفاق الوطني الى حكومة التوافق، بإذن الله وعلى هذا الاساس تتقدم اليكم يا دوله الرئيس والى مجلسكم الكريم طالبين من جديد منحنا الثقة.

عقد مجلس النواب جلسته الثالثة من العقد العادي الثاني برئاسة دوله الرئيس نبيه بري وتم التصويت ومنح الحكومة الثقة بأغلبيه ١٢١ صوتا وبهذا شكل سعد الحريري حكومة وحده وطنيه خلفا لحكومة السنيورة الثانية ونصحت الحكومة السعودية سعد الحريري بالانفتاح على بشار الاسد بهدف تخفيف حاله الاحتقان وحفظ السلم الاهلي فشجعته على زياره دمشق وتم ذلك في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٩ بعد شهر من تشكيل حكومته وسبق تلك الزيارة اعلان الحريري الى قيام علاقات لبنانيه سوريه تفرضها الروابط الأخوية والمصالح المشتركة وتقوم على قواعد الثقة والمساواة واحترام سياده البلدين[٣٨]

سادسا : انجازات حكومة الحريري الاولى

سعت حكومة الحريري منذ تشكيلها الى تحقيق مجموعة من الاهداف السياسية والاقتصادية والامنية رغم العوائق والظروف الاقليمية في تلك الفترة فعلى الجانب السياسي نجحت الحكومة اللبنانية في تهدئة الاوضاع السياسية من خلال جمع المتنازعين وانها الخلافات السياسية في حكومة وحدة وطنية بما فيهم قوى ٨ و١٤ اذار مما كان سببا مباشرا لعملية التهدئة وفي العلاقات الخارجية قام الرئيس الحريري بزيارات رسمية الى عدد من الدول العربية والغربية مما اثمرت وساعدت في تعزيز الدعم الدولي للبنان وحاول ترطيب العلاقات مع سوريا بعد انقطاع طويل واراد فتح صفحة جديدة مع سوريا من المحادثات بينهما جرى الاتفاق على فتح افاق جديده بين البلدين لكن سرعان ما تبين ان هذه الافاق مسدوده في عوائق كثيره اهمها انعدام الثقة بين الجانبين والكراهية التي كان يكنها تيار المستقبل وجماهيره للنظام السوري بسبب اغتيال الحريري الاب وما تلاه من اغتيالات في صفوف وقيادات قوى ١٤ اذار .[٣٩]

اما في الجانب الاقتصادي كانت هناك عدة مشاريع اصلاحية ابرزها الموازنة العامة والتي اعتبرت نهج اصلاحي تبنته الحكومة في البيان الوزاري والذي تضمن وعودا اصلاحية في كافة الميادين الاقتصادية والاجتماعية والمالية والادارية تهدف الى تحسين مستوى الخدمة العامة وتعتبر وزارة المالية ان الموازنة العامة هي الوثيقة التي تترجم عمليا وعود

الحكومة الى واقع ملموس فكان ابرز التحديات التي تواجهها الحكومة المحافظة على الاستقرار واستمرا ر تحسين الاداء المالي للدولة واطلاق النمو عبر دعم القطاع الخاص وتحرير قطاع الخدمات العامة فقد قدمت الحكومة برنامجها الاصلاحي الى مؤتمر باريس والذي تضمن ٢٧٢ اجراء اصلاحي على مختلف الاتجاهات فقامت بتوقيع اتفاقات دولية مع الدول المانحة وتطوير برامج شبكات امن اجتماعي تطال الفقراء والفئات المهمشة واقرا قانون الاجراءات الضريبية وقانون ادارة الدين العام عبر تقليص حجم النفقات العامة(٤٠)

اما على الصعيد الامني فقد كان للدولة اثرا واضحا في ذلك فكان دور الاجهزة الامنية والعسكرية كبيرا في القضاء على الخلايا التي تهدد امن الدولة وكان للدولة حضور في عدة مناطق لبنانية ما انعكس ايجابا على الامن بصورة عامة في لبنان ورغم انخفاض وتيرة الاغتيالات مقارنة بالسنوات السابقة الا ان الخوف كان حاضرا من استهداف شخصيات سياسية وامنية وتأثر الوضع الامني بشكل مباشر بالخلافات السياسية حول المحكمة الدولية الخاصة بلبنان واتهمت بتسيس التحقيق وادى ذلك الى توتر شديد داخل الحكومة وخارجها قضت المحكمة الدولية على مضاجع النظام السوري وسببت التوتر بين التيار وحلفائه من جهة وبين حزب الله واتباعهم من جهة اخرى واخيرا عوده سورية الى التدخل في لبنان واستهداف استقراره الامني فيما عاد اتباعها في لبنان الى تأدية ادوار مخربه للسلم الاهلي في البلاد وبشكل عام يمكن القول كانت بعض القوى السياسية تدعم الاجهزة الامنية واخرى تنتقدها وعلى الرغم من الاستقرار النسبي في بعض الفترات كان الوضع الامني في حكومة الحريري هشا يتأثر بسرعة بالخلافات التي تحدث داخل الحكومة وغياب الرؤية الموحدة بين السياسيين مما منع الحكومة من فرض هيبتها وسيادتها بشكل كامل(٤١)

زار الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز دمشق والتقى الاسد ثم تحولت الى قمه ثلاثية مع الرئيس ميشال سليمان في قصر ببعدا وقد سعى الملك الى لملمه الشمل العربي واعتبر البعض هذه الزيارة دليل ضعف وتنازل لكن اخرون راوا فيها خطوه شجاعة وعنفوانا لا يصدران الا عن الكبار.

وفي محاوله سعودية اخيره لمنع تفاقم الامور في لبنان زار الامير عبد العزيز بن عبد الله الاسد في مطلع اكتوبر ٢٠١٠ وبحث معه الملف اللبناني من دون ان يسفر لقائهما عن نتائج ايجابيه وما لبث الوزراء من حزب الله وحركه امل في حكومة سعد الحريري ان استقالوا في ١٢ يناير ٢٠١١ بشكل مخالف لاتفاق الدوحة(٤٢)

تركت استقالة وزراء المعارضة تأثيرا في البلاد في الجوانب السياسية والامنية وحمل النائب رياض رحال المعارضة المسؤولية الكاملة لما وصلت اليه الامور ولحق بهم في اليوم التالي الوزير الحادي عشر(الوزير الضامن) فسقطت بذلك حكومة سعد الحريري من خلال المرسوم رقم ٥٨١٦ الصادر من مجلس النواب بأعتبار الحكومة التي يرأسها سعد الحريري مستقيلة الذي اتهم سوريا بأسقاط الحكومة بسبب صراع داخلي حول المحكمة الدولية والتي حضيت بتأييد الحكومة من اجل محاكمة المتهمين بأغتيال رفيق الحريري(٤٣)

ويمكن القول ان الديمقراطية في حكومة الحريري الاولى كانت شكلية من جهة وتوافقية من جهه اخرى فعلى الرغم من ان الديمقراطية التي تعني حكم الشعب تحولت في لبنان الى حكم المذاهب لان نظام الحكم بعد عام ١٩٩٠ اشبه ما يكون بكونفدرالية مذهبية تملك فيها كل مجموعة من الوزراء الممثلين لمذاهبهم داخل المجلس امكانية شل عمل الحكومة طبقا لما يشبه حق الفيتو في اي كونفدرالية تجمع بين دول مستقلة ورغم اجراء انتخابات ووجود حريات عامة الا ان النفوذ السياسي الخارجي والانقسام الحاد حد من فعاليات الديمقراطية الحديثة .

الخاتمة:

من خلال دراستنا لتشكيل الحكومة الاولى لرئيس الوزراء سعد الحريري عام ٢٠٠٩ والتي اعتبرت محطة سياسية مفصلية تمثلت في تشكيل الحكومة بعد الانتخابات النيابية التي جرت في العام نفسه و واجهت صعوبات كبيرة وكثيرة تمثلت في تعقيدات الانقسام السياسي والتجاذبات حول الحصص الوزارية والوزارات السيادية وصولا الى الاتفاق على صيغة الثلث الضامن او الثلث المعطل التي اثارت جدلا واسعا وقد جاءت هذه الحكومة في ظل ظروف اقليمية متوترة وداخلية شديدة التعقيد في مرحلة ما بعد اتفاق الدوحة ٢٠٠٨الذي اسس لتفاهمات مؤقته حيث اكد ان الهدف لن يكون سهلا وان الشروط التي تم وضعها لمرحلة

التكليف الاولى قطعت الطريق على قيام حكومة الوحدة الوطنية الا ان الحريري اكد على تعزيز بناء مؤسسات الدولة وتخطي الانقسامات الطائفية واحترام الحكومة اللبنانية للقرارات الدولية وتعزيز العلاقات مع الاشقاء العرب واعادة النظر في قانون الانتخابات اللبنانية والتأكيد على هيبة الدولة واحترام القانون وبعد مناقشات النواب

للبيان الوزاري من قبل حكومة الحريري اكد ا انه على قناعة ان النيات طيبة ويجب فتح صفحة جديدة من التعاون بين مختلف القيادات ومكونات المجتمع والابتعاد بلبنان عن الخلافات الخارجية واكد انه يجب التعاون بين السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية في البلاد من اجل النهوض بالبلد والخروج من الازمات.

الهوامش:

(١) نادية فاضل عباس، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، بحث منشور في دراسات دولية، العدد السابع والاربعون، جامعة بغداد، ص١٢٠-١٢١.

(٢) م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرين، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، ٢٥ ايار ٢٠٠٨.

(٣) م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرين، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، ٢٥ ايار ٢٠٠٨.

(٤) كمال ديب، هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي١٩٢٠-٢٠٢٠، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٠٧.

(٥) م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرين، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، ٢٥ ايار ٢٠٠٨، محسن عوض وابراهيم علام، حقوق الانسان في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٩، ص١٧٤.

(٦) م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين، العقد العادي الاول ٢٠٠٩، محضر الجلسة الاولى في ٢٠٠٩/٦/٢٥، مجلة الحوادث، عرب واجانب يتولون مراقبة الانتخابات، العدد٢٧٤٠، ايار، ٢٠٠٩، ص١٢.

(٧) م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين، العقد العادي الاول ٢٠٠٩، محضر الجلسة الاولى في ٢٠٠٩/٦/٢٥.

(٨) م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين، العقد العادي الثاني٢٠٠٩، محضر الجلسة الثالثة في ٢٠٠٩/٦/٢٥.

(٩) مجلة مراسيم، العدد ٢٩٣ تشرين الثاني، ٢٠٠٩، ص٢٠.

(١٠) تكليف الحريري بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، مجلة الحوادث، العدد٢٧٤٣ ايار، ٢٠٠٩، ص٣٦.

(١١) جريدة كونا، وكالة الانباء الكويتية، العدد ١٠في ٢٠٠٩/٦/٢٨.

(١٢) المستقبل، العدد٣٣٤٩، ٣٠حزيران ٢٠٠٩.

(١٣) النهار، العدد٣٧٤٠، ٣ حزيران ٢٠٠٩.

(١٤) نادية فاضل، المصدر السابق، ص ١٢٣.

(١٥) جريدة الانباء، العدد ٣٣، ١٨ايلول ٢٠٠٩.

(١٦) سامح سعيد، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩، ص٣٥٦.

(١٧) النهار، العدد ٢٣٨١، ٩ ايلول ٢٠٠٩، المستقبل، العدد٣٤٢٠، ١١ايلول ٢٠٠٩.

(١٨) ابراهيم النجار واحمد صوفي واخرون، لبنان وافاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٢٧.

(١٩) عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨، م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.

(٢٠) نادية فاضل، المصدر السابق، ص١٢٣-١٢٤.

(٢١) م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.

(٢٢) تكليف سعد الحريري لتشكيل الحكومة اللبنانية http//www. lsraj.com.p.z

(٢٣) م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.

(٢٤) مجلة الحوادث، العدد ٢٧٤٣، ايار٢٠٠٩، ص٣٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ص٣٨-٣٩.

(٢٦) م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.

(٢٧) م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، ٨و٩و١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.

(٢٨) النهار، العدد ٢٣٩٠٨، ٢٠كانون الاول ٢٠٠٩، م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، كانون الاول ٢٠٠٩.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) حاتم علامي، لبنان الى اين، تقديم سليم الحص، منشورات الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٥١، م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الاول، الجلسة الاولى ٢٠٠٩.

(٣١) النهار، العدد ٢٣٩٠٨، ٢٠كانون الاول ٢٠٠٩، م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، كانون الاول ٢٠٠٩.

(٣٢) حاتم علامي، لبنان الى اين، تقديم سليم الحص، منشورات الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٥١، م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الاول، الجلسة الاولى ٢٠٠٩.

(٣٣) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، في٨و٩ ايار ٢٠٠٩.

(٣٤) حاتم علامي، لبنان الى اين، تقديم سليم الحص، منشورات الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، بيروت، ٢٠١٣، ص٢٥١، م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الاول، الجلسة الاولى ٢٠٠٩.

(٣٥) السفير، العدد١١٤٦٧، ١٠كانون الاول ٢٠٠٩، النهار، العدد٣٥٠٨، ١١كانون الاول ٢٠٠٩.

(٣٦) م.م.ن.ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، في٨و٩ ايار ٢٠٠٩.

(٣٧) عبد الرؤوف سنو، لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف، منشورات المعهد الالماني للأبحاث، ٢٠١٤، ص٤٥٢-٤٥٣.

(٣٨) المصدر نفسه، ص٤٥٢-٤٥٤.

(٣٩) حاتم علامي، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(٤٠) المصدر نفسه، ص٢٤٧ -٢٤٨.

(٤١) ابراهيم غالي، المحكمة الدولية الى اين ستاخذ لبنان، السياسة الدولية مجلة مركز الاهرام للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد ١٨٢ تشرين الاول ٢٠١٠، ص٢٥.

(٤٢) عبد الرؤوف سنو، السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز، الفرات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠١٧، ص٣٧٦-٣٧٧، سنو، لبنان الطوائف في دولة مابعد الطائف، المصدر السابق، ص٤٥٤-٤٥٥.

(٤٣) المستقبل، العدد ٣٨٨١، ١٣كانون الثاني، ٢٠١١، النهار، العدد ٢٤٢٧٣، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١.

المصادر

١- نادية فاضل عباس، التطورات السياسية في لبنان وانعكاساتها على الوحدة الوطنية، بحث منشور في دراسات دولية، العدد السابع والاربعون، جامعة بغداد .

٢- م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرين، العقد العادي الاول، الجلسة الثانية، ٢٥ ايار

٣- ٢٠٠٨م.ن.ل، الدور التشريعي الواحد والعشرين، العقد العادي الاول، الجلسة الثالثة، ٢٥ ايار ٢٠٠٨.

٤- كمال ديب، هذا الجسر العتيق سقوط لبنان المسيحي١٩٢٠-٢٠٢٠، ط١، دار النهار، بيروت، ٢٠٠٨.

٥- م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين، العقد العادي الاول ٢٠٠٩، محضر الجلسة الاولى في ٢٠٠٩/٦/٢٥.

٦- مجلة الحوادث، عرب واجانب يتولون مراقبة الانتخابات، العدد٢٧٤٠، ايار، ٢٠٠٩.

٧- م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين، العقد العادي الثاني٢٠٠٩، محضر الجلسة الثالثة في ٢٠٠٩/٦/٢٥.

٨- مجلة مراسيم، العدد ٢٩٣ تشرين الثاني، ٢٠٠٩.

٩- تكليف الحريري بتشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة، مجلة الحوادث، العدد٢٧٤٣ ايار، ٢٠٠٩.

١٠-جريدة كونا، وكالة الانباء الكويتية، العدد ١٠في ٢٠٠٩/٦/٢٨.

١١-المستقبل، العدد٣٣٤٩، ٣٠حزيران ٢٠٠٩.

١٢-النهار، العدد ٣، ٣٧٤٠حزيران ٢٠٠٩.

١٣-جريدة الانباء، العدد ٣٣، ١٨ايلول ٢٠٠٩.

١٤-سامح سعيد، غروب شمس الانظمة العربية من نهايات القرن الماضي الى بدايات القرن الواحد والعشرين، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩.

١٥-النهار، العدد٢٣٨١، ٩ايلول، ٢٠٠٩،

١٦- المستقبل، العدد٣٤٢٠، ١١ايلول ٢٠٠٩.
١٧- ابراهيم النجار واحمد صوفي واخرون، لبنان وافاق المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩١.
١٨- عدنان محسن ضاهر ورياض غنام، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وتراجم وزراء لبنان ١٩٢٢-٢٠٠٨.
١٩- م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الثاني، الجلسة الثالثة، ٨و٩و١٠ كانون الاول ٢٠٠٩.
٢٠- تكليف سعد الحريري لتشكيل الحكومة اللبنانية http//www. lsraj.com.p.z
٢١- مجلة الحوادث، العدد ٢٧٤٣، ايار ٢٠٠٩.
٢٢- النهار، العدد ٢٣٩٠٨، ٢٠ كانون الاول ٢٠٠٩.
٢٣- م.م.ن .ل، الدور التشريعي الثاني والعشرين العقد العادي الثاني، الجلسة الثانية، كانون الاول ٢٠٠٩.
٢٤- حاتم علامي، لبنان الى اين، تقديم سليم الحص، منشورات الجامعة الحديثة للإدارة والعلوم، بيروت، ٢٠١٣.
٢٥- السفير، العدد، ١٠، ١١٤٦٧كانون الاول ٢٠٠٩،
٢٦- النهار، العدد٣٥٠٨، ١١كانون الاول ٢٠٠٩.
٢٧- عبد الرؤوف سنو، لبنان الطوائف في دولة ما بعد الطائف، منشورات المعهد الالماني للأبحاث، ٢٠١٤
٢٨- ابراهيم غالي، المحكمة الدولية الى اين ستأخذ لبنان، السياسة الدولية مجلة مركز الاهرام للدراسات الدولية والاستراتيجية، العدد ١٨٢ تشرين الاول ٢٠١٠.
٢٩- عبد الرؤوف سنو، السعودية في عهد الملك عبدالله بن عبد العزيز، الفرات للتوزيع والنشر، ط١، ٢٠١٧.
٣٠- المستقبل، العدد ٣٨٨١، ١٣كانون الثاني، ٢٠١١.
٣١- النهار، العدد ٢٤٢٧٣، ١٣ كانون الثاني ٢٠١١

Sources

1. Nadia Fadel Abbas, Political Developments in Lebanon and Their Implications for National Unity, a study published in International Studies, Issue 47, University of Baghdad.

2. M.N.L., The Twenty-First Legislative Term, First Ordinary Session, Second Session, May 25, 2008.
3. M.N.L., The Twenty-First Legislative Term, First Ordinary Session, Third Session, May 25, 2008.
4. Kamal Deeb, This Ancient Bridge: The Fall of Christian Lebanon 1920-2020, 1st ed., Dar Al-Nahar, Beirut, 2008.
5. M.M.N.L., The Twenty-Second Legislative Term, First Ordinary Session, 2009, Minutes of the First Session, June 25, 2009.
6. Al-Hawadeth Magazine, Arabs and Foreigners Monitoring the Elections, Issue 2740, May 2009.
7. M.M.N.L., The Twenty-Second Legislative Term, Second Ordinary Session 2009, Minutes of the Third Session, June 25, 2009.
8. Marasem Magazine, Issue 293, November 2009.
9. Hariri Assigned to Form the New Lebanese Government, Al-Hawadeth Magazine, Issue 2743, May 2009.
10. KUNA Newspaper, Kuwait News Agency, Issue 10, June 28, 2009.
11. Al-Mustaqbal, Issue 3349, June 30, 2009.
12. Al-Nahar, Issue 3, No. 3740, June 2009.
13. Al-Anbaa Newspaper, Issue 33, September 18, 2009.
14. Sameh Saeed, The Sunset of Arab Regimes from the End of the Last Century to the Beginning of the Twenty-First Century, Al-Mahrousa Publishing Center, Cairo, 2009.
15. Al-Nahar, Issue 2381, September 9, 2009.
16. Al-Mustaqbal, Issue 3420, September 11, 2009.
17. Ibrahim Al-Najjar, Ahmad Sufi, and others, Lebanon and Future Prospects, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1991.

18. Adnan Mohsen Daher and Riad Ghannam, The Lebanese Ministerial Dictionary: Biographies and Biographies of Lebanese Ministers 1922–2008.

19. M.M.N.L., The Twenty-Second Legislative Term, Second Ordinary Session, Third Session, December 8, 9, and 10, 2009.

20. Saad Hariri is assigned to form the Lebanese government. z.p.com. lsraj.www//http

21. Al-Hawadeth Magazine, Issue 2743, May 2009. 22. Al-Nahar, Issue 23908, December 20, 2009.

23. M.M.N.L., The Twenty-Second Legislative Term, Second Ordinary Session, Second Session, December 2009.

24. Hatem Alami, Where Is Lebanon Going?, Introduction by Salim Al-Hoss, Publications of the Modern University for Business and Science, Beirut, 2013.

25. Al-Safir, Issue 10, No. 11467, December 2009.

26. Al-Nahar, Issue 3508, December 11, 2009.

27. Abdul Raouf Sinno, Lebanon: Sectarianism in the Post-Taif State, Publications of the German Research Institute, 2014.

28. Ibrahim Ghali, Where Will the International Tribunal Take Lebanon?, International Politics, Journal of the Al-Ahram Center for International and Strategic Studies, Issue 182, October 2010.

29. Abdul Raouf Sinno, Saudi Arabia in the Reign of King Abdullah bin Abdulaziz, Al-Furat For Distribution and Publishing, 1st ed., 2017.

30. Al-Mustaqbal, Issue 3881, January 13, 2011.

31. Al-Nahar, Issue 24273, January 13, 2011.